الجمعة 4 آذار/مارس 2020 م الموافق 8 تموز/يوليو 1441 هـ السنة 228 العدد 830051 الثمن 0.63 دك

مجلس النواب يصادق على قانون جديد لتنظيم قطاع الصيد البحري في المياه الإقليمية

الغرامات تصل إلى 2 مليون درهم والمصادرة تشمل المعدات والسفن

الرباط – 3 مارس 2020

صادق مجلس النواب، مساء الثلاثاء، بأغلبية 142 صوتا مقابل 61 صوتا وامتناع 9 أعضاء، على مشروع قانون جديد لتنظيم الصيد البحري في المياه الإقليمية، يهدف إلى وقف الاستنزاف المفرط للثروة السمكية وحماية الموارد البحرية للأجيال المقبلة. ويأتي التصويت بعد جلسة عمومية استمرت أكثر من 11 ساعة، تخللتها مداخلات حادة بين الأغلبية والمعارضة حول توزيع حصص الصيد وآليات المراقبة.

وينص القانون الجديد على إحداث نظام للحصص القابلة للتداول بالنسبة لأصناف السردين والأخطبوط والقمبري، وهي الأصناف التي تعرف أكبر ضغط بيولوجي. كما يمنع استعمال الشباك الجارفة على مسافة تقل عن 3 أميال بحرية من الشاطئ، ويحدد فترة راحة بيولوجية سنوية تمتد من 15 يونيو إلى 31 يوليوز. وتنص المادة 27 على عقوبات تصل إلى السجن خمس سنوات وغرامة قدرها 2 مليون درهم في حق كل من يستعمل متفجرات أو مواد سامة لاصطياد الأسماك.

وقال وزير الصيد البحري، عبد الوهاب بنكيران، في كلمته أمام المجلس: «لم نعد نملك ترف الانتظار، فالمخزون الذي كان يكفي عشرين سنة لم يعد يكفي سبع سنوات، والقانون الجديد ليس عقابيا فقط، بل هو عقد بين الدولة والبحار الذي يعيش من البحر». وأضاف أن الحكومة خصصت غلافا ماليا لتعويض البحارة الصغار المتضررين من الراحة البيولوجية، دون أن يحدد مبلغ التعويض أو آجال صرفه.

في المقابل، عبر نواب المعارضة عن تحفظات جدية على النص، حيث اعتبر النائب عن الفريق الاشتراكي، عبد الصمد الإدريسي، أن القانون «يعاقب الصياد الصغير بنفس القسوة التي يعاقب بها مافيا الشباك الممنوعة»، مطالبا بتمييز واضح بين الصيد الحرفي والصيد الصناعي. وأشار إلى أن 70 في المائة من الأسطول المتضرر ينتمي إلى صغار الصيادين الذين لا يملكون بدائل للعيش في المناطق الساحلية النائية.

وردا على هذه الانتقادات، أكد الوزير أن الحكومة ستطلق برنامجا لتأهيل الموانئ الصغيرة وتوفير وسائل تخزين مبردة للصيادين، إضافة إلى تسهيل الولوج إلى القروض البنكية بضمانة الدولة. وأوضح أن اللجنة الوطنية للصيد البحري ستعقد اجتماعها الأول قبل نهاية أبريل المقبل، وأن تقريرها الأول حول حالة المخزون سيرفع إلى البرلمان في أكتوبر 2021.

ويرى مراقبون أن التصويت على هذا القانون يمثل اختبارا حقيقيا لقدرة الحكومة على الموازنة بين الحماية البيئية والاستقرار الاجتماعي في المناطق الساحلية، حيث يعيش أكثر من 1.2 مليون شخص بشكل مباشر أو غير مباشر من قطاع الصيد البحري. ومن المنتظر أن يحال النص على مجلس المستشارين في دورة أبريل، حيث يتوقع أن يشهد نقاشا موسعا قبل التصويت النهائي.

(صفحة 12 من العدد)

مجلس النواب يصادق على قانون جديد لتنظيم قطاع الصيد البحري في المياه الإقليمية

الغرامات تصل إلى 2 مليون درهم والمصادرة تشمل المعدات والسفن

الرباط – 3 مارس 2020

صادق مجلس النواب، مساء الثلاثاء، بأغلبية 142 صوتا مقابل 61 صوتا وامتناع 9 أعضاء، على مشروع قانون جديد لتنظيم الصيد البحري في المياه الإقليمية، يهدف إلى وقف الاستنزاف المفرط للثروة السمكية وحماية الموارد البحرية للأجيال المقبلة. ويأتي التصويت بعد جلسة عمومية استمرت أكثر من 11 ساعة، تخللتها مداخلات حادة بين الأغلبية والمعارضة حول توزيع حصص الصيد وآليات المراقبة.

وينص القانون الجديد على إحداث نظام للحصص القابلة للتداول بالنسبة لأصناف السردين والأخطبوط والقمبري، وهي الأصناف التي تعرف أكبر ضغط بيولوجي. كما يمنع استعمال الشباك الجارفة على مسافة تقل عن 3 أميال بحرية من الشاطئ، ويحدد فترة راحة بيولوجية سنوية تمتد من 15 يونيو إلى 31 يوليوز. وتنص المادة 27 على عقوبات تصل إلى السجن خمس سنوات وغرامة قدرها 2 مليون درهم في حق كل من يستعمل متفجرات أو مواد سامة لاصطياد الأسماك.

وقال وزير الصيد البحري، عبد الوهاب بنكيران، في كلمته أمام المجلس: «لم نعد نملك ترف الانتظار، فالمخزون الذي كان يكفي عشرين سنة لم يعد يكفي سبع سنوات، والقانون الجديد ليس عقابيا فقط، بل هو عقد بين الدولة والبحار الذي يعيش من البحر». وأضاف أن الحكومة خصصت غلافا ماليا لتعويض البحارة الصغار المتضررين من الراحة البيولوجية، دون أن يحدد مبلغ التعويض أو آجال صرفه.

في المقابل، عبر نواب المعارضة عن تحفظات جدية على النص، حيث اعتبر النائب عن الفريق الاشتراكي، عبد الصمد الإدريسي، أن القانون «يعاقب الصياد الصغير بنفس القسوة التي يعاقب بها مافيا الشباك الممنوعة»، مطالبا بتمييز واضح بين الصيد الحرفي والصيد الصناعي. وأشار إلى أن 70 في المائة من الأسطول المتضرر ينتمي إلى صغار الصيادين الذين لا يملكون بدائل للعيش في المناطق الساحلية النائية.

وردا على هذه الانتقادات، أكد الوزير أن الحكومة ستطلق برنامجا لتأهيل الموانئ الصغيرة وتوفير وسائل تخزين مبردة للصيادين، إضافة إلى تسهيل الولوج إلى القروض البنكية بضمانة الدولة. وأوضح أن اللجنة الوطنية للصيد البحري ستعقد اجتماعها الأول قبل نهاية أبريل المقبل، وأن تقريرها الأول حول حالة المخزون سيرفع إلى البرلمان في أكتوبر 2021.

ويرى مراقبون أن التصويت على هذا القانون يمثل اختبارا حقيقيا لقدرة الحكومة على الموازنة بين الحماية البيئية والاستقرار الاجتماعي في المناطق الساحلية، حيث يعيش أكثر من 1.2 مليون شخص بشكل مباشر أو غير مباشر من قطاع الصيد البحري. ومن المنتظر أن يحال النص على مجلس المستشارات